تقرير رئيسة

الندوة العالمية للهيئات التنظيمية
التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات

8–10 ديسمبر 2004
جنيف، سويسرا

الملخص التنفيذي

عقدت الندوة العالمية السنوية الخامسة للهيئات التنظيمية من 8 إلى 10 ديسمبر 2004 في جنيف بسويسرا، بدعوة من مدير مكتب تنمية الاتصالات حمدون أ. توريه.[1] وركّز الاجتماع على طرق تكييف وتطوير هياكل إصدار الترخيصات والهياكل التنظيمية للتعامل مع تقارب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعقدت الندوة برئاسة كاثلين. ك. آبرناثي، وهي عضو في لجنة الاتصالات الاتحادية في الولايات المتحدة. وعقدت الندوة بالاقتران بالاجتماع السنوي الثاني لاتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية الذي عقد في 7 ديسمبر 2004 في نفس المكان في جنيف. (انظر التذييل للاطلاع على تقرير كامل عن ذلك الاجتماع).

وكان انعقاد الندوة في 2004 دليلاً على استمرار الندوة العالمية في التطور من ناحية الحجم والنطاق والأهمية. وقد شهدت الندوة، منذ أن أنشأتها وحدة الإصلاح التنظيمي في مكتب تنمية الاتصالات منذ خمس سنوات، نمواً في أعداد الهيئات التنظيمية المشاركة وعدد البلدان الممثلة وعدد أعضاء القطاعات المشاركين (بدعوة لحضور اليوم الأول) ومجموعة القضايا التي خرجت من الندوة لتحظى بمزيد من العمل سواء في مكتب تنمية الاتصالات أو في الدول المشاركة. وفي هذا العام حضر 350 مشاركاً من 106 بلدان، بما في ذلك هيئات تنظيمية تمثل 77 بلداً، إلى جانب 34 عضو قطاع وجميع اتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية الموجودة.

وتميزت هذه الندوة بزيادة عدد الاقتراحات المقدمة من المندوبين بشأن القضايا والمشاريع التي يتعين تنفيذها قبل الندوة التالية وأثناءها. ويشمل ذلك اقتراحاً بعقد الندوة التالية خارج جنيف، وكان هذا الاقتراح ممكناً بفضل دعوة من حكومة تونس. وكانت الدعوة بعقد الندوة في تونس في 2005 موضع الاستقبال الحار والتأييد والموافقة في الندوة.

وكما حدث في ندوة العام الماضي توصلت ندوة هذا العام إلى توافق في الآراء بشأن *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت بتكلفة منخفضة*. وتعبر الوثيقة عن رأي السلطات التنظيمية المشاركة في الندوة بأن القرارات التنظيمية والسياسية يمكن أن تشجع على نمو شبكات وخدمات النطاق العريض التي تحسن نوعية الحياة في أنحاء العالم. ووافقت الندوة على أن آراء الهيئات التنظيمية بشأن هذه المجموعة الهامة من التكنولوجيات التمكينية ينبغي أن تقدم إلى الجهات التي تلتمس طرق بناء مجتمع المعلومات. وستعرض *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات* على المرحلة التالية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. (والنص الكامل لهذه الوثيقة مرفق بهذا التقرير).

وتألفت ندوة هذا العام من أربع جلسات عامة ركزت على الجوانب المتعددة للترخيص وإدارة الطيف إلى جانب جلستين متفرعتين متزامنتين – وهو ابتكار في نسق الندوة – للتركيز على "الرسائل الاقتحامية" والبنية التحتية للنطاق العريض.

---

[1] بسبب تزايد الحضور في الندوة وبسبب أعمال البناء الجارية في مرافق المؤتمرات في جنيف، عقدت الندوة والاجتماعات المقترنة بها هذا العام في مقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

حفل الافتتاح

لاحظ **يوشيو أوتسومي** الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمر بمرحلة تحول جذري من صناعة تستند إلى "الخدمة الهاتفية القديمة والبسيطة" (POTS) إلى خدمة تتيح تطبيقات الصوت والبيانات والوسائط المتعددة. وفي الوقت نفسه تعمل البلدان في أنحاء العالم في الوقت الحاضر على تحديث إطار التنظيم والترخيص لديها لمعالجة هذا التقارب لتحسين قدراتها على تعزيز النفاذ بتكلفة محتملة إلى كل نطاق خدمات الاتصال من الصوت إلى النفاذ عالي السرعة إلى الإنترنت. وكان هذا هو السبب في أن طبعة 2005/2004 من منشور الاتحاد المعنون *اتجاهات الإصلاح في ميدان الاتصالات: الترخيص في عصر التقارب*، صدرت لعرضها على الندوة العالمية في هذا العام. وقد رأينا زيادة لا مثيل لها من قبل في عدد الخدمات اللاسلكية – وكلها تحتاج إلى الطيف. وبناء على ذلك تقوم بلدان كثيرة الآن بعملية الانتقال اللازم إلى إدارة الطيف الحديثة. وزيادة الخدمات اللاسلكية تعطي البلدان النامية أملاً كبيراً. وقد تمكنت بلدان نامية كثيرة فعلاً من زيادة عدد المستعملين الذين يتمتعون بالنفاذ إلى المهاتفة الصوتية بأعداد كبيرة من خلال استعمال الهواتف المتنقلة والبطاقات المدفوعة سلفاً. ويزيد التفاؤل في سعينا إلى سد الفجوة الرقمية بفضل ظهور تكنولوجيات النطاق العريض اللاسلكي والإنترنت، مثل Wi-Max وWi-Bro. ولكن زيادة النفاذ إلى الإنترنت تقترن بمشاكل جديدة مثل الرسائل الاقتحامية وغير ذلك من أشكال الغش في الإنترنت؛ ويتطلب ذلك من مجتمع الهيئات التنظيمية العمل سوياً لصياغة مكافحة متعددة الاتجاهات ضد هذا البلاء على الإنترنت. ويمكن أن يساعد التنظيم الفعال على تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر تكنولوجيات جديدة مبتكرة وإتاحة بيئة يتمتع فيها المستهلكون بخدمات من نوعية عالية وبأسعار محتملة.

وقال **حمدون أ. توريه** مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد إن أهم الموضوعات التي تواجه الصناعة اليوم تندرج في جدول أعمال هذه الندوة السنوية الخامسة – كيفية التعامل مع موضوع التقارب وكيفية التفكير بطريقة مختلفة في إدارة الطيف في ظل اتساع عالم الاستعمالات اللاسلكية وكيفية تعزيز النفاذ إلى الإنترنت والنطاق العريض بتكلفة منخفضة لتحقيق أحلامنا في إقامة مجتمع للمعلومات، وكيفية كفالة استمرار استعمال الإنترنت بأمان دون عرقلة من الرسائل الاقتحامية والفيروسات وغيرها من أشكال الغش الإلكتروني. والهدف الرئيسي للندوة هو الدخول في حوار بين مجتمع الهيئات التنظيمية في العالم. ونحن نعتقد أن تسهيل تبادل أفضل الممارسات بين الهيئات التنظيمية هو خير وسيلة لمساعدة الصناعة على النمو والوفاء باحتياجات المستعملين النهائيين. ومن المتوقع من المشاركين في ندوة هذه السنة الموافقة على مجموعة من الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت بتكلفة منخفضة. ولذلك تشمل ندوة هذا العام أيضاً عرضاً لتكنولوجيات لتسهيل النفاذ إلى النطاق العريض والإنترنت بتكلفة منخفضة.

وقال **اللورد كري** رئيس مكتب الاتصالات في المملكة المتحدة إن بلده قد اعترف بظاهرة التقارب عندما قام بتجميع مجموعة من الوكالات في مكتبه وبذلك أنشأ سلطة تنظيمية للاتصالات المتقاربة. وأكد أيضاً على أن شبكات النطاق العريض هي محور سياسات الاتصالات البريطانية. وبعد أن تأخر توسع شبكات النطاق العريض في البداية أخذت الخدمات تتسع بسرعة في الوقت الحاضر ويعزز هذا النمو إمكانية الفصل بين حزم العروة المحلية. ويجري العمل الآن لتوسيع المرونة في تقديم الخدمة ولإدخال تجارة الطيف في بريطانيا. وفي الوقت نفسه أشار بأن يبحث الاتحاد ما إن كان يتعين زيادة المرونة في لوائح الراديو لتقليل عنصر القيادة والسيطرة. واقترح تعديل هذه اللوائح لكي تمتد الحماية على أساس أولي مشترك إلى جميع الخدمات التي لا تتداخل في الخدمة الأساسية في أي نطاق بعينه.

وأيد **مارك فورر** المدير العام لمكتب الاتصالات في سويسرا، وضع إطار تنظيمي مفتوح محايد من الناحية التكنولوجية ويتسم بالمبادئ التالية:

- أن يخضع للتنظيم *ما يمكن* تنظيمه فقط – وأشار بأنه يمكن السماح بالاتجار في الطيف في ظل سياسة تحدد إطاراً أساسياً لما يمكن عرضه باستعمال أي نطاق بعينه من الطيف ثم تحرير الجهات التي تعرضه وطريقة عرضه. وعلى سبيل المثال ينبغي أن يسمح للحائزين على ترخيص العروة المحلية اللاسلكية (الذين لم تثبت التكنولوجيا الأصلية

الخاصة بهم قدرتها على الاستمرار) ببيع الطيف إلى متعهدي Wi-Max، الذين قد يتمكنون من استخدام الطيف استخداماً أفضل.

- لا يجري الترخيص إلا إذا كان ذلك ضرورياً حقاً – لا ينبغي أن تقتصر النظرة إلى الترخيص باعتباره وسيلة لجمع المال للحكومة. فالترخيص سيظل ضرورياً في بعض الخدمات وفي بعض نطاقات الطيف ولكن ينبغي أن يكون التسجيل كافياً في معظم الخدمات الأخرى.
- تشغيل التكنولوجيات الجديدة مثل نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت (VoIP) – على الرغم من وجود بعض المسائل التنظيمية المتصلة بخدمات الطوارئ وإنفاذ القوانين والاهتمامات الأخرى للسياسة العامة فإن عروض الخدمة المبدلة بالدارات المقدمة من الشركة القائمة ينبغي ألاّ تتمتع بالحماية في القواعد التنظيمية. وينبغي على الهيئات التنظيمية أن تتجه بدلاً من ذلك إلى مصالح المستهلك.

واقترحت رئيسة الندوة **كاثلين آبرناثي**، في تعليقاتها الاستهلالية أن تعتمد الهيئات التنظيمية مبدأ الوقوف ضد توسيع الإطار التنظيمي القديم ليشمل الخدمات الجديدة والمقدمين الجدد وأن تعمل هذه الهيئات بدلاً من ذلك على توفيق *القواعد التنظيمية القديمة* مع *التكنولوجيات الجديدة*. وبسبب التحويل الرقمي، يلزم إلغاء الفئات التنظيمية واضحة المعالم التي تقوم على أساس هوية مقدم الخدمة والتي يشجع عليها أو يتطلبها الكثير من مخططاتنا التنظيمية. ونحتاج إلى إقامة هياكل تنظيمية أكثر مرونة تركز على الخيارات التنافسية والوفاء بأهداف السياسة الاجتماعية الأساسية، وتكون أقل ارتباطاً بفئات أو لافتات خدمة تستعصي على الفهم. ولكن الأمر سيتطلب دائماً قدراً من التنظيم تحقيقاً للمصلحة العامة. وفي الوقت الذي *تقلل* فيه الهيئات التنظيمية انشغالها بتنظيم الأسعار فإنها من المرجح أن *تزيد* نشاطها في مجالين متصلين – هما تنفيذ القواعد وتعليم المستهلك. وينبغي أن تعمل الهيئات التنظيمة لتحديد القضايا والأهداف التي يمكن معالجتها من خلال التنظيم فقط. وشكرت رئيسة الندوة جميع الهيئات التنظيمية التي ساهمت في التشاور بشأن الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات وحثت الهيئات الأخرى على الانضمام إلى المناقشة أثناء الندوة لكي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الخطوط التوجيهية. وحثت رئيسة الندوة أيضاً جميع المشاركين على زيارة معرض التكنولوجيا.

الجلسة الأولى – الترخيص اليوم

مدير المناقشة: *كاثلين ك. آبرناثي، الولايات المتحدة*
عضو لجنة الاتصالات الاتحادية ورئيسة الندوة

المحاضرون: *دورين بوغدان، رئيسة وحدة الإصلاح التنظيمي، مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات*
إيريك لاي، محلل القواعد التنظيمية بوحدة الإصلاح التنظيمي، مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات

فريق المناقشة: *فرانكو سيلفا، مدير العمليات العامة، فنـــزويلا*
توماس بارانكاوسكاس، مدير السلطة التنظيمية للاتصالات (CRA) في لتوانيا
كلارا لوس الفارس، رئيسة لجنة الاتصالات الاتحادية، المكسيك
خوسيه فيريرا، الموظف التنفيذي الأول في ماسكوم وايرليس (Mascom Wireless)، بوتوسوانا
غراسي فو سيو واي، نائبة المدير العام، مكتب سلطة الاتصالات (OFTA)، هونغ كونغ، الصين

ناقشت المحاضرة **دورين بوغدان** الاتجاه العالمي المتواصل نحو التحرير في تنظيم قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضحت أيضاً النمو في هذه القطاعات في كل أنحاء العالم – وخاصة في قطاع الخدمات المتنقلة التي تخدم الآن قرابة 1,5 مليار مشترك في أنحاء العالم. وكانت محاضرتها تمهيداً للمناقشات بشأن التقارب وزيادة الطلب على شبكات النطاق العريض والنفاذ إلى الإنترنت. ولا يقتصر هذا الاتجاه على البلدان المتقدمة إذ ينمو الطلب في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة أيضاً، مما يفرض ضغوطاً على المنظمين وصانعي السياسات لدراسة أدوارهم في تعزيز النفاذ إلى النطاق العريض والمحتوى.

وناقش **إيريك لاي** الأشكال التقليدية والجارية من الترخيص. وتشمل أساليب الترخيص التي تم إبرازها الترخيصات الفردية والتصريحات العامة (أو الترخيصات الفئوية) والدخول المفتوح. ونوقشت أيضاً بعض تصنيفات الترخيص بما فيها الترخيصات

على أساس الخدمات وعلى أساس التسهيلات والترخيصات الموحدة. ولاحظ وجود اتجاه واضح في كثير من البلدان نحو تخفيف متطلبات الترخيص وتشجيع التصريحات العامة بل والاتجاه إلى إلغاء الترخيصات تماماً – خاصة في حالة مقدمي خدمة الإنترنت (ISP) وخدمات الربط الشبكي الأخرى. وقدم أيضاً عرضاً عاماً لمختلف آليات منح التراخيص مثل المزادات والاختيار بالمقارنة والآليات التي تجمع بين الاثنين.

وبعد أن قدمت مديرة الجلسة مقدمة عن الجلسة عرضت بعض الملاحظات العامة عن التنظيم استناداً إلى خبرة لجنة الاتصالات الاتحادية. وشددت بالتحديد على أن جميع الهيئات التنظيمية، بغض النظر عن البلد، تسعى إلى أهداف متماثلة وتواجه تحديات متشابهة: ويتمثل ذلك في تحسين النفاذ إلى الاتصالات بطريقة دينامية ومتواصلة.

وأثيرت النقاط التالية أثناء المناقشة التفاعلية في فريق المناقشة:

- يمكن اعتبار التقارب تطويراً في الخدمات القائمة وأنظمة الترخيص الحالية. ويمكن أن يسهل ذلك الانتقال دون مشاكل من الأشكال القديمة للترخيص إلى نظام الترخيص المتقارب أو الموحد. وكمثال لهذا النهج ذكرت حالة اعتبار خدمة الرسائل القصيرة (SMS) شكلاً جديداً من أشكال الاستدعاء.
- ذكرت الحيادية التكنولوجية بوصفها عنصراً رئيسياً في الترخيص. وأثير عدد من أمثلة نُهج الترخيص في هذا السياق. وأبرزت الأردن نظامها الجديد في إصدار الترخيصات حيث لم تعد تستخدم تمييزات الخدمة والتكنولوجيا في حين أن المكسيك أبرزت نهجها المرن في إصدار الترخيصات وهو نهج يسمح لنظامها الحالي باستيعاب التقارب.
- ناقشت الجلسة أيضاً خطر توحد الصناعة نتيجة عمليات الاندماج التي يدفع إليها التقارب. إذ يمكن أن تتوحد قوى السوق في أيدي عدد قليل من شركات التشغيل مما يدفع صغار أصحاب المشاريع إلى الخروج من السوق.
- أثار ظهور التكنولوجيات اللاسلكية الأحدث مثل Wi-Max مسألة ما إن كان ينبغي الترخيص لمثل هذه المنصات للنفاذ منخفض التكلفة. وقد قررت بلدان مثل الولايات المتحدة عدم الترخيص ولكنها فرضت معلمات تقنية للاستعمال غير المرخص.
- تم التشديد على أنه ينبغي أن تكون أطر التنظيم شفافة ومستقلة عن الضغوط السياسية المفرطة وأن تكون أيضاً على قدر كافٍ من المرونة وسهولة الحركة للتعامل مع اتجاهات التكنولوجيا المتغيرة بسرعة.
- أشير إلى تثقيف المستهلكين كجانب هام يتعين على الهيئات التنظيمية دراسته. ولكي يتحقق الانتشار والنجاح للتكنولوجيات والخدمات الرقمية الأحدث، يتعين تثقيف المستهلكين وتعريفهم بفائدة وقيمة هذه التكنولوجيات. ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز زيادة المنافسة المفيدة بين مقدمي الخدمات.

الجلسة الثانية – معالجة قضايا ترخيصات التقارب

مدير المناقشة: *إيوان سوذرلاند، المدير التنفيذي، مجموعة مستعملي الاتصالات الدولية (INTUG)، بلجيكا*

المحاضرون: *لين دوروارد، رئيسة شركة لادكوم للاستشارات الدولية في الاتصالات (LADCOMM)*
ديفندرا بال سيث سينغ، سلطة تنظيم الاتصالات (TRAI) في الهند

فريق المناقشة: *خوسيه لايت بيريرا، عضو مجلس إدارة الوكالة الوطنية للاتصالات (ANATEL)، البرازيل*
توم فيليبس، اتحاد النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM)، المملكة المتحدة
محمد القادري، المدير التقني للوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات (ANRT) في المغرب
Malick Gueye ، المدير العام لوكالة تنظيم الاتصالات (ART)، السنغال
ليونغ كينغ تاي، المدير العام، ومساعد المدير التنفيذي لسلطة تطوير المعلومات والاتصالات (IDA)، سنغافورة
ن.ب.س. الخاروصي، عضو لجنة سلطة تنظيم الاتصالات (TRA)، عمان

قدمت **لين دورواردِ** معلومات إلى الندوة عن هياكل رسوم الترخيص والتباين في سياسات تحديد الترخيصات ومدتها وآليات تحديد رسوم الترخيص. وتطرقت في مناقشتها للرسوم إلى آليات من قبيل المزادات والرسوم التي تحددها الحكومة. وأبرزت بالتحديد الفوائد الاقتصادية لتخفيض رسوم الترخيص. ولكنها أكدت على ضرورة الفهم الكامل للعوامل والتباينات التي تدخل في تحديد الرسوم لأن هذا الفهم ضروري لتجنب تقويض الأهداف التي يسعى إليها أي بلد من وراء الترخيص والتنظيم.

وتحدث **الدكتور ديفندرا بال سيث سينغ** عن التطور في عمليات الترخيص من عصر الاحتكار الوحيد وحتى الفترة الجارية التي تتسم بالتقارب. ونلاحظ في ظاهرة التقارب عدة جوانب تشمل تلاشي الخطوط الفاصلة بين الخدمات والشبكات والمعدات والأسواق. ثم استطرد ليناقش أثر التقارب على الترخيص ملاحظاً أن البلدان تواجه عدة خيارات للتعامل مع هذا الاتجاه. وأبرز بعض النهج مثل الترخيص على أساس التسهيلات والترخيص على أساس الخدمات وأنظمة التصريح العام والترخيص الموحد للمشغلين. وعرض إطار الترخيص الموحد الجديد الذي تجري صياغته الآن في الهند.

وناقش أعضاء فريق المناقشة الجهود التي تبذلها الهيئات التنظيمية في بلدانها للتعامل مع قضايا التقارب. وفيما يلي بعض النقاط والآفاق التي أثيرت أثناء الجلسة:

- تقوم الحاجة إلى استعراض فئات الترخيص العديدة الصغيرة التي أنشئت في عصر سابق. وعلى سبيل المثال أنشأت البرازيل فئة الترخيصات متعددة الوسائط التي حلت محل عدد من فئات الترخيص السابقة.
- عند تصميم الترخيصات أو بيعها في المزاد ينبغي أن تراعي الحكومات المستقبل وذلك بعدم إدراج متطلبات تتصل بتكنولوجيات محددة تقيد اعتناق تكنولوجيات جديدة في المستقبل.
- ينبغي أن يكون الترخيص في البلدان النامية على أساس احتياجات المستهلكين والأهداف الاجتماعية–الاقتصادية والواقع الاقتصادي. ففي السنغال على سبيل المثال يوجد نظام ترخيص قوي للخدمات التي توفرها السلطات العامة ولكن يوجد نظام مرن لخدمات القيمة المضافة.
- في ظل التقارب لا ينبغي للهيئات التنظيمية أن تنظر فقط إلى مرونة الترخيص ولكن ينبغي لها أيضاً أن تراعي التغييرات في القواعد التنظيمية. وإدارة الطيف، وبالتحديد توزيع الطيف وتخصيصه، هي أحد المجالات التي يتعين دراستها عن كثب. ويؤدي الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً رئيسياً في هذا الميدان.
- ينبغي السماح بهامش أمان لمواجهة الشكوك التي ينطوي عليها إدخال تكنولوجيا جديدة. فمثلاً سعت سنغافورة إلى توفير الدعم للابتكارات الجديدة بأن وضعت ترخيصاً لاختبار التكنولوجيا والسوق. ويتيح ذلك لشركات التشغيل وأصحاب المشاريع "مساحة آمنة" لتجربة التكنولوجيات الجديدة دون دفع رسوم عالية. وتستمر الترخيصات التجريبية لستة أشهر فقط وبعدها تستطيع الجهات المؤيدة لها أن تطلب ترخيصاً عادياً إذا تبين وجود آفاق مبشرة للتكنولوجيا.

الجلسة الثالثة – الترخيص في المستقبل

مدير المناقشة: *منى نجم، الرئيس والموظف التنفيذي الرئيسي للجنة تنظيم الاتصالات (TRC)، الأردن*

المحاضرون: *صوفي مادنز، المحامية، مجموعة إدارة الاتصالات، الولايات المتحدة الأمريكية*

ديل هاتفيلد، الاستاذ المساعد بجامعة كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية

فريق المناقشة: *جون س. نيكوما، المدير العام، سلطة تنظيم الاتصالات في تنـــزانيا*

نيل غوف، مدير المؤسسات الدولية بشركة فودافون، المملكة المتحدة

إيدوين سان رومان، رئيس هيئة الإشراف على الاستثمار الخاص في الاتصالات (OSIPTEL)، بيرو

بيتر سكوت، رئيس وحدة السياسة العامة والإطار التنظيمي، اللجنة الأوروبية

سوريش كومار بوداساييني، رئيس سلطة الاتصالات في نيبال

أوضحت **صوفي مادنز توسكانو** أن العوامل التي تحدد إصدار الترخيصات في المستقبل تشمل الحالة الجارية لتطور السوق بما في ذلك مركز الشركة القائمة والمستويات الموجودة من المنافسة ورؤية تطور السوق في المستقبل إلى جانب الإطار القانوني والمؤسسي والإداري. وسيتعين على الهيئات التنظيمية عند اعتناق إطار جديد للترخيص أن تنظر في كيفية تحديد موقع الترخيصات القائمة في الإطار الجديد ومعالجة قضايا أساسية مثل النفاذ الشامل والتوصيل البيني وإدارة الطيف ونوعية الخدمة. والانتقال إلى إطار ترخيص جديد يتطلب بناء القدرات إلى جانب ممارسة الهيئة التنظيمية لسلطات التنفيذ والجزاء.

وقال البروفسور **ديل هاتفيلد** إن موضوع ترخيصات الطيف يستحق هو الآخر إعادة النظر. ونهج "القيادة والسيطرة" الجاري في معالجة إدارة الطيف بدأ كمحاولة لتخفيف التداخل الذي يرجع إلى سوء التصميم أو إلى قرب المسافة أو سوء تشغيل المعدات والشبكات التي تستعمل الطيف. ولكن التطورات التكنولوجية والسوقية اليوم تثير الشك في هذه الممارسات نظراً لأنها قد تخنق روح الابتكار وتقيم حواجز تعترض تقاسم الموارد. ويجري صياغة نهجين مبتكرين. أحدهما هو نهج "حقوق الملكية" الذي يسمح بمرونة استعمال الطيف والاتجار فيه. والنهج الثاني هو الانتقال إلى المناطق المشتركة للطيف بدون ترخيص، وهو نهج استعمل بنجاح مثلاً في حالة مقدمي خدمة الإنترنت اللاسلكية وزاد من النفاذ إلى الإنترنت في المناطق الريفية. ونهج "المناطق المشتركة" للطيف يعتمد على التقدم التكنولوجي لمنع التداخل. وقد بدأت بعض البلدان في استعمال نهج يجمع بين الاثنين في مختلف النطاقات. وأضاف البروفسور هاتفيلد قائلاً إن تخفيض اشتراطات الترخيص يسهل الدخول إلى السوق أمام مقدمي الخدمات في المناطق الريفية.

وناقش أعضاء فريق المناقشة الانتقال إلى الترخيصات المحايدة بين التكنولوجيا والخدمات. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي أثيرت في المناقشة:

- يؤثر نقص الموارد البشرية داخل السلطة التنظيمية على قدرتها في إدارة العملية الانتقالية.
- لا ينبغي تغيير السياسات مع تغيير الحكومات. واضطراب السياسة العامة يثبط الاستثمار.
- تمكِّن الممارسات التنظيمية الفعالة البلدان من إحراز أهدافها في النفاذ الشامل؛ ولكن القيود القانونية قد تكون عائقاً أمام النفاذ الشامل.
- تمثل صناديق التنمية الريفية أسلوباً تستطيع البلدان اللجوء إليه لتحقيق النفاذ الشامل.
- تقوم بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، بوضع قواعد لتقديم خدمات النطاق العريض عبر خطوط القوى. ويجب وضع القواعد بالاشتراك مع الهيئة القطرية لتنظيم القوى/الطاقة. ويمكن لهذه المنصة إذا تم تطويرها أن تكون خياراً تنافسياً صالحاً للنفاذ أمام الناس في المناطق التي كانت فقيرة في الخدمات من قبل.
- يمكن استعمال التنظيم اللا تناظري مقترناً بنهج محايد بين التكنولوجيات – وبذلك يتم فرض قدر أكبر من الالتزامات التنظيمية على شركات التشغيل التي تتمتع بقدر كبير من القوة السوقية وخاصة في صدد التسعير.
- ويتمثل أحد النهج في السماح لشركات التشغيل باستعمال التصريحات العامة للدخول إلى السوق إلاّ إذا كانت تحتاج إلى موارد طيف أو موارد ترقيم، وفي هذه الحالة يمكنها أن تسعى للحصول على التصريح لذلك من الهيئة التنظيمية.
- رغم أن الاتجار في الطيف ليس مطلوباً بعد في الاتحاد الأوروبي، فإن المملكة المتحدة أخذت تتحرك صوب تنفيذ الاتجار في الطيف.
- تستطيع البلدان أن تنتقل إلى تطبيق النهج المحايدة بين التكنولوجيات والخدمات بطريقة أكثر تدرجاً؛ ولن تعتنق كل البلدان أسلوب "الانفجار الكبير" تجاه العملية الانتقالية.
- توجد مجموعة من الممارسات المتعلقة بخدمة نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت في الوقت الحاضر رغم أن معظم البلدان تدرك أنه من المحتم الانتقال إلى هذا النوع من الخدمة. وتنظر بلدان كثيرة إلى نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت بوصفه تطوراً إيجابياً نظراً لأنه يمكِّن العملاء من البحث عن أفضل الأسعار والخدمات؛ ولكن بلدان أخرى

لاحظت أن نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت يمكن أن يثير القلق إذا كان توازن التعريفات لم يتحقق بعد. وفي حين أن بعض البلدان قد تصرح تماماً بالصوت على بروتوكول إنترنت إلا أن هذه الخدمة يمكن إخضاعها للتنظيم. وتشمل القضايا التنظيمية الأساسية المساهمات في صناديق الخدمة الشاملة والتوصيل البيني. ويتطلب الأمر مزيداً من الدراسة لمسألة ما إن كان ينبغي السماح لمقدمي خدمة نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت باستكمال حركة مكالماتهم على الشبكة الهاتفية العمومية التبديلية أو ما إن كان ينبغي لهم الحصول على نفاذ مجاني من مشغلي النطاق العريض.

الجلسة الرابعة – عصر جديد في إدارة الطيف

مدير المناقشة: *ارنست ندوكوه، المسؤول التنفيذي الرئيسي، لجنة اتصالات نيجيريا*

المحاضرون: *مصطفى طراب، مدير برنامج المعلومات والتنمية، البنك الدولي*
هانك انتفين، شريك في شركة ماكارثي تيترول – شركة ذات مسؤولية محدودة، كندا
كريس دويل، أستاذ أبحاث، جامعة وارويك، المملكة المتحدة

فريق المناقشة: *فاتح محمد يوردال، شؤون إدارة الطيف والهيئات التنظيمية، المكتب الأوروبي للاتصالات الراديوية، الدانمرك*
غراهام لوث، مدير أسواق الطيف، مكتب الاتصالات، المملكة المتحدة
دونالد إيبلسون، رئيس المكتب الدولي، لجنة الاتصالات الاتحادية، الولايات المتحدة
تسوغانتسو كيباليتسفه، المدير الأقدم، الإدارة الهندسية، سلطة اتصالات بوتسوانا (BTA)
إلمر آريلي مينينديز كالديرون، مدير تنظيم الترددات، مكتب الإشراف على الاتصالات، غواتيمالا
ديل هاتفيلد، أستاذ مساعد بجامعة كولورادو، الولايات المتحدة
فابيو لايت، مستشار مكتب الاتصالات الراديوية، الاتحاد الدولي للاتصالات

بدأت هذه الجلسة بمحاضرة خاصة من مصطفى طراب مدير برنامج المعلومات والتنمية في البنك الدولي وهانك انتفين، الشريك في شركة ماكارثي تيترول. وكشف السيدان طراب وانتفين عن وجود مورد إلكتروني جديد سيتاح للهيئات التنظيمية وغيرها. إذ يشترك برنامج المعلومات والتنمية مع مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ "مجموعة الأدوات" التنظيمية. ومجموعة أدوات تنظيم الاتصالات تمثل تطوراً من المنتج السابق وكان اسمه دليل تنظيم الاتصالات (الذي نشر في 2000). والمنتج الجديد الذي يزمع تقديمه في شكل مجموعة من الوحدات المنفصلة في شكل مجموعة أدوات متاحة من خلال الإنترنت سيكون توسيعاً للدليل السابق ويقدم محتوى جديداً ومستكملاً معروضاً في شبكة الويب. وسيكون أداة عملية للهيئات التنظيمية ومن المتوقع أن يكون مصدراً ترجع إليه هذه الهيئات التنظيمية في موضوع الممارسات والإجراءات التنظيمية في مجال الاتصالات التي تستخدم حالياً في أنحاء العالم. وتم عرض الوحدة الرائدة الأولى عن موضوع الترخيص.

وتحدث **الدكتور كريس دويل** عن النُهج التقليدية في ترخيصات الطيف، باستعمال المعلمات التكنولوجية والجغرافية والزمنية والفضائية. ويعني ذلك أن الترخيصات الصادرة كانت تنصب على تكنولوجيات محددة وخدمات محددة ومناطق تغطية وطنية أو محلية وفترات زمنية محددة وأنظمة أرضية وبحرية وجوية وفضائية. وناقش بعد ذلك فكرة اعتناق نهج محايد تكنولوجياً تماماً شرط أن يكتفي بتوزيع الطيف بدون أي تفويض لاستعمال بعينه أو تكنولوجيا بعينها. وقد يصلح ذلك (وهو يصلح فعلاً) في نطاقات كثيرة حيث تستطيع أن تعمل التكنولوجيات المعفاة من الترخيص مثل Wi-Fi أو Wi-Max، أو حيث يمكن أن تساعد تقنيات تمديد الطيف وقفزات التردد على تجنب التداخل. ولكن هذه الحيادية تضيع عملياً في كثير من النطاقات بسبب وجود معايير منسقة وتراث مؤسسي من أنظمة إدارة الطيف التقليدية. وأضاف قائلاً إن الأمر يتطلب مزيداً من المرونة للسماح بالزيادات واستعمال الطيف بمزيد من الكفاءة.

وأثناء المناقشة لاحظ **دونالد إيبلسون** أن لجنة الاتصالات الاتحادية قد أنشأت فريق مهام منذ سنتين لفحص استعمال وإدارة الطيف. واكتشف هذا الفريق أن القضية ليست هي ندرة الطيف بحد ذاته ولكن المشكلة هي *النفاذ* إلى الطيف. ومنذ ذلك الحين أخذت لجنة الاتصالات الاتحادية تستكشف آليات وتكنولوجيات لزيادة نفاذ الأطراف إلى الطيف الموجود، بما في ذلك عن طريق الاتجار في الطيف. وأوضح غراهام لوث أن ندرة الطيف في المملكة المتحدة تمثل مشكلة. وشرح قائلاً إن المملكة المتحدة تطور الاتجار في الطيف ولكنها أيضاً تدرس الاحتمالات الأبعد من أجل زيادة المرونة أمام حائزي الترخيصات في الوقت الحاضر لتطوير الاستعمالات المختلفة لما لديهم من الطيف.

وتم إبراز مثال تجربة أستراليا. فقد حررت أستراليا نظام إدارة الطيف لديها بإدخال نظام يجمع بين الإتجار الثانوي والتسعير التشجيعي الإداري. وتم تطبيق الاتجار الثانوي في أستراليا في 1997 وهو يجري على أساس الوحدات التجارية المعيارية (STU) التي تمثل شرائح من الطيف معرَّفة حسب الحدود الجغرافية وحدود عرض النطاق. ويستطيع أصحاب الترخيصات بيع الوحدات التجارية المعيارية المخصصة لهم وتأجيرها وإعادة تجميعها وتغيير استعمالها. وبالتحديد أدت الإصلاحات السوقية والاتجار الثانوي إلى آثار منها تخفيض سعر ترخيصات الطيف عند بداية التخصيص من خلال المزادات.

وأوضح السيد **مينينديز كالديرون** من الهيئة التنظيمية في غواتيمالا أن غواتيمالا أصلحت قطاع الاتصالات في عام 1996 بتطبيق نظام من "سندات الانتفاع" بالطيف التي يمكن الاتجار بها. ويستطيع حائزو هذه السندات بيع ما لديهم من حقوق الطيف أو تأجيرها أو إعادة تشكيلها أو تغيير استعمالها دون أي تدخل من الحكومة. وفي ظل الإصلاح تم بالإضافة إلى ذلك إدخال جميع الترددات التي لم تكن مخصصة من قبل إلى السوق على أساس "خدمة الطلبات حسب تقديم طلبها". وعندما يتقدم أكثر من طرف واحد مهتم للحصول على نفس التردد يجري مزاد أولي لتحديد التخصيص. وأدى ذلك إلى تخفيض سعر الترخيصات اللاسلكية عن كل ميغاهرتز وزيادة معدلات تغلغل الخدمة المتنقلة والحركة المتنقلة. وأدى نظام حقوق الانتفاع القابلة للاتجار أيضاً إلى مرونة كبيرة من ناحية التغطية مما سمح للقطاع الإذاعي بإعادة تنظيم حقوقه الطيفية لتناظر حدود التغطية الإذاعية الجديدة التي طبقتها الهيئة التنظيمية.

ولكن أفراد فريق المناقشة والمشاركين من الجمهور أثاروا سؤالاً عن إمكانية أن يؤدي الاتجار في الطيف إلى "المضاربات" وقيام الأطراف الثرية بتخزينه على حساب المستهلكين وأصحاب المشاريع الصغيرة. وتتمثل قضية أخرى تواجه البلدان النامية في المقدار الكبير من الطيف الذي تخصصه السلطات العسكرية لنفسها دون أن تسمح لغيرها بالاقتراب منه.

وشملت الأسئلة والقضايا المثارة في الجلسة ما يلي:

- هل ينبغي للهيئات التنظيمية أن تحصل على معلومات من موظفي وزارة المالية أو الخزانة عن تحديد قيمة الطيف لأغراض المزادات أو الترخيصات؟ ولاحظ أعضاء فريق المناقشة أن الغرض الوحيد لموظفي المالية هو الحصول على إيرادات للخزانة ولا يمكن أن نتوقع منهم معرفة سياسات الاتصالات أو تطبيقها.
- كيف يمكن أن تعرف الهيئات التنظيمية استعمال الطيف "بكفاءة"؟ قال بعض أعضاء فريق المناقشة إنه لا يوجد قياس واحد رغم أن أحد أفراد الجمهور علّق مؤيداً قياس التكلفة لكل ميغاهيرتز لكل مستعمل كطريقة لتحديد استعمال الطيف بطريقة تحقق فعالية التكاليف. وعلّق البعض على أن قياس الكفاءة يكون من الناحية الاقتصادية ولكن هناك أيضاً جانباً اجتماعياً يصعب جداً قياسه. ولوحظ أيضاً أن تحسين الكفاءة لا يساوي بالضرورة غياب التنظيم.
- هل يمكن تحقيق "الحيادية" حقاً عند منح ترخيصات الطيف؟ شكك عدة مشاركين من الجمهور في الحيادية ولاحظوا أن توافق المعدات في النطاقات المستعملة استعمالاً كثيراً (مثل نطاقات النظام العالمي للاتصالات المتنقلة) يفرض التكنولوجيا التي ستستعمل في هذا النطاق.
- وسأل بعض الوفود عما إن كانت الحكومات الأخرى تتطلب من المستعملين العسكريين الدفع مقابل الطيف الموزع عليهم. وأجاب السيد لوث قائلاً إن حكومة المملكة المتحدة تطالب جهاتها العسكرية بدفع إيجار سنوي مقابل الطيف وأن ذلك يؤدي إلى قيام هذه السلطات العسكرية بإعادة الطيف الذي لا تستعمله لتجنب دفع الإيجار عنه.
- وأشير سؤال عن الهيئة التي ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية عن تحصيل رسوم الطيف. وأثيرت هذه النقطة في سياق ميزانية الهيئة التنظيمية وأهمية استقلالها وعدم اعتمادها على التمويل الحكومي.

جلسة متفرعة – تعزيز فعالية التكاليف في خدمات النطاق العريض والإنترنت

مدير المناقشة: *داتو ف. دانابالان، رئيس لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا*

المحاضرون: *سودهالاكشمي ناراسيمهان، رئيس التسويق، شركة ميداس (MIDAS) لتكنولوجيات الاتصالات، المحدودة، الهند*
مايكل بست، عالم الأبحاث في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة
راسل ساوثوود، الموظف التنفيذي الرئيسي، شركة ساوثوود للخبراء الاستشاريين، المملكة المتحدة

فريق المناقشة: ليونغ كنغ ثاي، المدير العام (الاتصالات) ومساعد المسؤول التنفيذي الرئيسي في سلطة تطوير الاتصالات والمعلومات (IDA)، سنغافورة
علاء فهمي، رئيس الهيئة القومية لتنظيم الاتصالات (NTRA)، مصر
أودري بودرييه، رئيسة لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات والأخصائية الاقتصادية في سلطة تنظيم الاتصالات (ART)، فرنسا
أحمد تومي، المدير العام، منظمة الاتصالات الساتلية الدولية (ITSO)، الولايات المتحدة
خوسيه ألفريدو أريسيك فيدال، المدير التنفيذي، المؤسسة الدومينيكية للاتصالات (INDOTEL)، الجمهورية الدومينيكية

أبلغ المحاضران **سودهالاكشمي ناراسيمهان ومايكل بست** عن التقدم في السنة الماضية في مجالي اعتناق تكنولوجيات النفاذ اللاسلكي بتكلفة منخفضة ونوعية هذه التكنولوجيات نفسها. وأشارا إلى أن تكنولوجيات من قبيل corDECT و802.11 (Wi-Fi) يجري استعمالها بنجاح لربط المجتمعات الريفية في كثير من البلدان بما فيها الهند. وفي هذا الصدد، لاحظت الجلسة أيضاً أن تكنولوجيا Wi-Max تنطوي على إمكانات للاستعمالات في المستقبل. وأشار السيد بست إلى أن نموذج امتياز المشروع "الصغير جداً" في الهند يمكن أن يكون نموذجاً تجارياً مستداماً لأصحاب المشاريع المحليين الذين يحصلون على عوائد تتراوح من 3 إلى 5 دولارات يومياً. والعنصر الأساسي هو إشراك الملاك المحليين وتكييف التسويق مع الاحتياجات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة تطبيقات المحتوى لتوليد حركة تستعمل تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات الزراعية وخدمات الطب عن بُعد والخدمات المصرفية الريفية. ويمكن توفير دعم الدولة لإقامة مراكز الإنترنت المجتمعية، أما في حالة الهند فقد قام أحد البنوك ذات النظرة المستقبلية بالتمويل كطريقة لتوسيع توزيع خدماته المصرفية بما في ذلك النفاذ إلى أجهزة الصرف الآلي. وهذه النماذج التجارية المستدامة المكيفة تعتبر جوهرية لتوفير نفاذ عريض النطاق في المناطق النائية أو الريفية.

ولاحظت المحاضرة **أودري بودرييه** أن سوق النطاق العريض في فرنسا سوق نشط وخلاق ولكنه لا يصل إلى السكان جميعاً ولا يغطي الامتداد الجغرافي الكامل للبلد. وقد تم تكييف السياسة الحكومية لكي تكون ملائمة لمزيد من التطور في المناطق التي لا تخضع فيها خدمة النطاق العريض للمنافسة أو لا تتوفر على الإطلاق. ولاحظت بالتحديد أن الهيئة التنظيمية تركز تدخلها على أسواق الجملة لحفز شركات التشغيل البديلة على الاستثمار في البنية التحتية وتقديم خدمات تتحقق فيها فعالية التكاليف. وتبذل الهيئة التنظيمية أيضاً جهداً قوياً لإشراك المجتمعات المحلية وشركات التشغيل الخاصة في تنفيذ المشاريع. وشددت السيدة بودرييه بوصفها رئيسة لجنة الدراسات 1 في قطاع تنمية الاتصالات على أهمية مقارنة حالات مختلف البلدان ودعت المشاركين في الندوة إلى الاشتراك في أعمال لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات لصياغ مسألة جديدة بشأن النطاق العريض استعداداً للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 2006.

وناقش المحاضر **راسل ساوثوود** تجربة بلدان إفريقية كثيرة واجهت مسألة الحاجة إلى شراء عرض نطاق دولي مكلف لأغراض الإنترنت ولو لمجرد استكمال وصلات الإنترنت داخل المدينة الواحدة. وناقش مبادرة لبناء نقاط تبديل وطنية وإقليمية للإنترنت (IXP) داخل الدول الإفريقية بما يسمح للحركة المحلية أن تظل حركة محلية. وسيخفض ذلك تكلفة عرض النطاق الأساسي ويسمح، بفضل تخفيض فترات السكون، بنشر الكثير من التطبيقات الجديدة في البلدان النامية لم تكن ممكنة من قبل بسبب عرض النطاق المحلي المحدود. وشدد على أن انخفاض التكاليف وزيادة نوعية الخدمة سيؤديان في النهاية إلى تحقيق الفائدة للمستهلكين في تلك البلدان.

وأبرزت المساهمات المقدمة من الجمهور على ضرورة معالجة القضية الأوسع المتصلة بتحمل التكلفة، بما في ذلك ضرورة التطرق مباشرة إلى الممارسة الجارية التي تتمثل في شراء نفاذ أساسي بدارة كاملة على الطرق الدولية. وشدد عدة متحدثين على الطابع الحرج لاختلافات التكلفة التي تواجهها البلدان النامية وطالبوا باتخاذ إجراءات دولية لكي يكون النفاذ عريض النطاق أقرب تحملاً من ناحية التكلفة. وحث ممثل البنك الدولي على تأييد هذه القضية ملاحظاً أن مواطني البلدان المتقدمة يتمتعون بقدرة شرائية أكبر بكثير من أجل النفاذ إلى الإنترنت عما يتمتع به المواطنون في البلدان النامية.

وأضاف أفراد آخرون من الجمهور ومن فريق المناقشة قائلين إن قضية ارتفاع أسعار النفاذ إلى التسهيلات ليست قضية دولية من ناحية النطاق وحسب ولكنها تشمل أيضاً ضرورة قيام الشركات القائمة بتخفيض تكاليف الخطوط المؤجرة على أساس قومي. وأشار عدة متحدثين إلى أن الخدمات بسعر موحد تبدو حيوية في بيئة النطاق العريض ولكن الأسعار الحالية تظل عالية بالنسبة للمستهلكين في كثير من البلدان. ولاحظ عضو فريق المناقشة خوسيه ألفريدو ريسيك فيدال من الجمهورية الدومينيكية أن الهيئات التنظيمية الوطنية ينبغي أن تكفل نجاح قواعدها التنظيمية في إقامة البيئة الصحيحة لتطوير النطاق العريض قبل أن تتطرق إلى المبادرات الإقليمية والدولية. وشدد على ضرورة قيام شراكة بين القطاعين الخاص والعام.

وعلى الصعيد الدولي أيضاً عرض عضو فريق المناقشة **أحمد تومي** مبادرة سميت مبادرة البنية التحتية الساتلية العالمية للنطاق العريض وتهدف إلى تطوير معايير عالمية مفتوحة للنفاذ عريض النطاق إلى السواتل بتكلفة منخفضة. وتنطوي هذه المبادرة على تنسيق استعمال الطيف ووضع معايير مشتركة لإنشاء سوق عالمية لصناعة المعدات. وتنطوي المبادرة أيضاً على تنسيق الأطر التنظيمية على أساس مبادئ عامة مثل تعزيز المنافسة. وفي الرد على سؤال من الجمهور أكد السيد تومي أن المبادرة ستعزز قدرة الهيئات التنظيمية الوطنية على وضع قواعد للنفاذ الساتلي في بلدانها، دون أن تتدخل في ذلك.

وناقش عضوا فريق المناقشة **ليونغ كنغ ثاي** من سنغافورة **وعلاء فهمي** من مصر تجربة بلديهما في تعزيز اعتناق خدمات الإنترنت والنفاذ عريض النطاق. فقد ركزت سلسلة من المبادرات المخططة بدقة في مصر على النفاذ المجاني إلى الإنترنت في جانب العرض، أما في جانب الطلب فقد ركزت أيضاً على شراء الحواسيب بتكلفة منخفضة. ونجح التوازن بين هذه المبادرات في زيادة استعمال الإنترنت في البلد، وقد اتجهت مصر الآن إلى مبادرة النفاذ عريض النطاق أيضاً. أما في جانب الطلب فإن هذه المبادرة تنادي بتوفير "حاسوب محمول لكل شخص من أصحاب المهن الفنية" – لتعزيز مشتروات الحاسوب وخلق سوق لمنشآت تكنولوجيا Wi-Fi وWi-Max. ولاحظ السيد ليونغ أن الصعاب التي واجهت بلده في توفير النفاذ إلى البنية التحتية للنطاق العريض كانت مصاعب أقل بفضل صغر مساحتها. ومن هنا كان العنصر الرئيسي في الحصول على الاستعمال في كل مكان هو حفز الطلب من خلال الترويج والتعليم وتثبيت دور الحكومة نفسها بصفة "المستأجر الرئيسي" من خلال توفير خدمات الحكومة الإلكترونية.

وأخيراً تحولت المناقشة إلى قضية ما إن كان ينبغي اعتبار الطيف مورداً شحيحاً. ولاحظ المحاضر مايكل بست أن الطيف ينبغي أن يتوفر على نطاق واسع في كثير من المناطق الريفية، وحتى في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية تعني التطورات الأخيرة في أجهزة الراديو الإدراكية وغيرها من التكنولوجيات أن هناك فرصاً أوسع لتقاسم الطيف وإعادة استعماله. ولاحظ الاجتماع أن هذه التكنولوجيات الجديدة قد تثير البلبلة وعدم الاستقرار في البداية ولكنها ستؤدي في نهاية الأمر إلى تحرير الهيئات التنظيمية لاستكشاف تقنيات جديدة لإدارة الطيف تثمر عن تعظيم استعمال الطيف إلى أقصى حد. وشكك متحدثون آخرون في الاستنتاج بأن الطيف لم يعد مورداً شحيحاً وخاصة في بعض النطاقات. فعلى سبيل المثال تجري صناعة معدات النظام العالمي للاتصالات المتنقلة لاستعمالها في نطاق MHz 900 أو MHz 1800 وأن الندرة التقنية لا تزال حقيقة واقعة في هذين النطاقين في كثير من البلدان.

الموضوعات والقضايا الرئيسية التي برزت من الجلسة المتفرعة:

- مع الاعتراف بأنه يتعين أن تكون استراتيجيات النطاق العريض الوطنية خاصة بكل بلد ظهر اتفاق عام بين المشاركين على قيمة وجود بنية تحتية للنطاق العريض والنفاذ عريض النطاق بتكلفة فعالة أمام جميع الاقتصادات والمجتمعات في أنحاء العالم؛
- ناقش الفريق كيف يمكن للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة الماضية في التكنولوجيات منخفضة التكلفة أن تحسّن النفاذ المحلي إلى خدمات النطاق العريض وخاصة في البلدان النامية؛
- جرت مناقشة لمسائل التوصيل عريض النطاق على مستويات متعددة من المستوى المحلي والوطني إلى المستوى الإقليمي والدولي؛
- استمع الفريق إلى عدة بلدان ركزت لا على جهود تعزيز تقديم خدمات النطاق العريض وحسب بل أيضاً على جهود حفز الطلب وقبول هذه الخدمات وتطبيقات الوسائط المتعددة.
- جرت مناقشة للتحديات التي يشيرها تحمل تكلفة النفاذ عريض النطاق في كثير من البلدان.

وكان السياق الشامل لهذه المناقشة – وهو ما ظهر من المحاضرات وملاحظات أعضاء فريق المناقشة ومن أسئلة الجمهور أيضاً – هو أن النفاذ عريض النطاق أداة حيوية في المستقبل لتحسين حياة ورفاه المواطنين في جميع البلدان. وكان هذا التوافق نقطة انطلاق لبقية المناقشة التي تحولت إلى مناقشة موضوعية وتفصيلية في كثير من الأحيان بشأن أفضل الطرق لتحقيق هدف سد الفجوة الرقمية بين المواطنين سواء داخل البلدان أو فيما بينها.

جلسة متفرعة – طرق مكافحة الرسائل الاقتحامية

مدير المناقشة: *روبرت هورتن، القائم بأعمال رئيس سلطة الاتصالات الاسترالية*

المحاضرون: *سوزان شور، مكتب تنمية الاتصالات؛ كلاوديا ساروكو، وحدة الاستراتيجيات والسياسات العامة؛ ريتشارد هيل، مكتب تقييس الاتصالات – الاتحاد الدولي للاتصالات*
توم ديل، رئيس فريق المهام المعني بالرسائل الاقتحامية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
جون هايدن، المدير التنفيذي لمجموعة المستهلك والتزام الخدمة الشاملة، سلطة الاتصالات الأسترالية (ACA)، أستراليا
مهدي حنفيه، المدير المساعد للإدارة الدولية، سلطة تطوير المعلومات والاتصالات، سنغافورة
نور سولينا عبد الله، رئيس شؤون الشركات والشؤون الدولية، اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة (ماليزيا)

فريق المناقشة: *إيريك وولتر، الموظف الرئيسي بمكتب رئيس الوزراء، إدارة تطوير الوسائط، فرنسا*
بيتر ماكميلان، مكتب سلطة الاتصالات (OFTA)، هونغ كونغ، الصين
جون هايدن، سلطة الاتصالات الأسترالية، أستراليا
فيليب جيرار، المفوضية الأوروبية، بلجيكا
اليزابيت نـــزاجي، المستشار القانوني، سلطة تنظيم الاتصالات في تنـــزانيا

حولت الجلسة الأولى لفريق المناقشة الاهتمام إلى تحليل الخبرات المكتسبة في التعامل مع الرسائل الاقتحامية. وقدم موظفو الاتحاد ملخصاً للتقدم المحرز منذ الندوة الأخيرة وشمل ذلك استنتاجات توصل إليها أحد الاجتماعات الموضوعية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومؤتمران افتراضيان عقدا قبل ندوة عام 2004. وقدموا أيضاً معلومات موجزة عن أساس تشريعات مكافحة الرسائل الاقتحامية في قرابة 30 بلداً. ونوقشت الجوانب التقنية لمراقبة الرسائل الاقتحامية في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في 2004 التي اعتمدت قرارين لمواصلة العمل بشأن هذا الموضوع.

وأنشئ فريق المهام المعني بالرسائل الاقتحامية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمشروع الرئيسي الحالي لهذا الفريق هو استكمال مجموعة أدوات يُتوقع أن تساعد كثيراً في الجهود الوطنية لصياغة التشريعات والاستراتيجيات الأخرى لمكافحة الرسائل الاقتحامية.

وتم عرض تحليل بعض الهياكل التي قد تكون مفيدة في التعاون الدولي الأوسع وذلك استناداً إلى مذكرة تفاهم بين سلطة الاتصالات الأسترالية (أستراليا) ووكالة المعلومات الكورية (كوريا) وتمخض عن هذا العرض ملاحظة جاء فيها أنه ليس هناك حاجة بالضرورة إلى اتخاذ ترتيبات واسعة وشاملة وأنه ليس من الضروري أن توجد تشريعات قبل الاتفاق. وقيل أيضاً إن أي دولة لا تستطيع أن تنفذ سوى قوانينها. وانتهى التحليل بتوجيه دعوة إلى أي وكالة أخرى لمتابعة مذكرة التفاهم الموسعة والمشاركة فيها إذا رأت ذلك ملائماً لظروفها.

وأبلغت سلطة تطوير المعلومات والاتصالات (IDA) في سنغافورة عن العملية التشاورية التي أجرتها قبيل اعتماد حل مقترح متعدد الاتجاهات ينطوي على نظام يجمع بين خيار الدخول (لمرسلي الرسائل الاقتحامية دون تمييز) وخيار الخروج (لرجال الأعمال الحقيقيين والمسؤولين). فالشكاوى ترسل إلى مقدم خدمة الإنترنت أولاً لاتخاذ خطوات التنفيذ ضد مرسلي الرسائل الاقتحامية والتجار، مع استثناء الإعلانات الحكومية للمواطنين. ويتوخى النظام أيضاً في سماته البارزة قيام الصناعة بتنظيم نفسها.

ولا تعتمد اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة (MCMC) على قانون محدد لمناهضة الرسائل الاقتحامية ولكنها تلجأ إلى إحدى مواد قانون الاتصالات التي تتعلق بسوء استعمال الشبكة (مثل تعمد الإزعاج والهجوم والمضايقة في أي عنوان إلكتروني). وفي هذه الحالة أيضاً تم تقديم ورقة مناقشة عامة قبل هذه التطورات. ويجري الاعتماد بكثافة على التنظيم الذاتي وعلى مدونة للمستهلكين تتضمن علامة لقياس هذا التنظيم – والالتزام بهذه المدونة شرط من شروط الحصول على الترخيص. ولاحظ ممثل اللجنة الماليزية أيضاً أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا سينشئ فريقاً لدراسة مسائل الرسائل الاقتحامية وأعرب عن أمله في الحصول على المزيد من المعلومات عن الموضوع من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرهما.

وقدم أفراد من الجمهور معلومات جديدة عن الظروف السائدة في الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وبروناي.

وركّز فريق المناقشة الثاني على مسائل من قبيل الاحتياجات الأساسية للهيئات التنظيمية والإجراءات التعاونية ودور الأطراف المعنيين والاتحاد الدولي للاتصالات.

وقيل بأن التأكد القانوني في السوق سيمثل نقطة انطلاق جيدة لتنفيذ أي نهج متعدد الاتجاهات. وشكك عدد من البلدان النامية في الحاجة إلى تشريع يشمل قدرات سلطة التنفيذ، نظراً لأن هذه البلدان ليست هي مصدر الرسائل الاقتحامية، في حين اعترفت بلدان نامية أخرى بالحاجة إلى أساس قانوني ما لكي يتمكن مقدمو خدمة الإنترنت المحليون من اتخاذ إجراءات.

ويسود في البلدان النامية اعتراف عام بالحاجة إلى الدعم التقني والمساعدة التعاونية للحصول على معلومات المستهلكين وتوجيهات الصناعة.

ولخص رئيس الفريق المناقشات على النحو التالي:

- من الملائم وجود نهج متعدد الاتجاهات للتعامل مع الرسائل الاقتحامية،
- وجود مستوى معين من التشريعات أمر هام لجميع البلدان ولكن شكل هذه التشريعات ونطاقها يتوقفان على الظروف ودرجة سلطة التنفيذ اللازمة،
- يمكن أن يشمل التعاون اتخاذ إجراءات بشأن الشكاوى المقدمة من إحدى الهيئات التنظيمية إلى هيئة أخرى بالإضافة إلى جانب تقاسم المعلومات بالصورة الملائمة،
- ينبغي أن تدخل الصناعة أيضاً في هذا التعاون (المسوِّقون المباشرون ومقدمو خدمة الإنترنت) وغير ذلك من المحافل والتجمعات الإقليمية حسب اللزوم،
- التثقيف العام واهتمامات المجتمع المدني من العناصر الهامة في أي استراتيجية،
- من الجوهري إقامة ترتيبات تعاون دولي،
- يمثل الاتحاد الدولي للاتصالات "التجمع العائلي" الوحيد الذي يضم جميع البلدان النامية والمتقدمة والذي يستطيع زيادة الوعي بفضل مكانته.

وتقوم الحاجة العاجلة إلى نموذج حي للتعاون الدولي، ويمكن صياغة هذا النموذج ليكون نقطة تركيز خاصة في الندوة التالية وربما أمكن تنظيم مؤتمرات افتراضية بشأنه في التحضير للندوة. وإذا عقدت هذه الندوة قبل القمة العالمية لمجتمع المعلومات فقد يمكن لها أن تضع أساساً لمدخلات في مداولات القمة العالمية. ولكن شكل النموذج التعاوني غير محدد في هذه المرحلة.

ولوحظ في كلمتين أن بعض الآراء الممثلة التي يمكن أن تكون مفيدة ليست حاضرة في الاجتماع. ولكن الرئيس سيلخص الاستنتاجات الواردة أعلاه بوصفها استنتاجات مجموعة من الهيئات التنظيمية المهتمة والمعنية في الاجتماع التي رأت ضرورة قيام الهيئات التنظيمية باتخاذ إجراءات عملية وإيجابية بشأن ما يمثل مشكلة مؤلمة لمواطني الإنترنت.

الجلسة الخامسة – أثر الرسائل الاقتحامية ومستقبل خدمات النطاق العريض والإنترنت ومناقشة مفتوحة عن الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات لتعزيز خدمات النطاق العريض وخدمات الإنترنت التي تحقق فعالية التكاليف

مدير المناقشة: *كاثلين. ك. آبرناثي، الولايات المتحدة*
عضو لجنة الاتصالات الاتحادية ورئيسة الندوة

فريق المناقشة: *روبرت هورتون، القائم بأعمال رئيس سلطة الاتصالات الأسترالية*
داتو ف. دانابلان، رئيس اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة
حمدون أ. توريه، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات

عرض مديرا الجلستين الفرعيتين تقريريهما على الندوة. (انظر التقريرين أعلاه. ويمكن الاطلاع على النصوص المقدمة في قاعدة بيانات القواعد التنظيمية للاتصالات (TREG) http://www.itu.int/ITU-D/treg/Events/Seminars/2004/GSR04/documents.html).

شكرت رئيسة الندوة السيدة آبرناثي مديري المناقشات وعرضت *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت بتكلفة منخفضة* (Rev.1, EN9) لمناقشتها واعتمادها.

وأبرزت الأردن أن كل هيئة تنظيمية يتعين عليها أن تقوم بأعمال التنظيم بطرق تستجيب للمواصفات الوطنية. وقيل أيضاً إن الحاجة تقوم أيضاً إلى المعرفة التقنية لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولاحظ مدير مكتب تنمية الاتصالات هذه النقطة وأشار بأن إجراء مناقشات عن طريق الإنترنت بشأن الموضوعات ذات الصلة يمكن أن يكون أحد النهج لسد الفجوة المعرفية.

وحظيت الخطوط التوجيهية بتأييد إجماعي وتم اعتمادها دون أي تعديل آخر.

وأشارت الرئيسة بعرض *الخطوط التوجيهية* أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس وأيدت الندوة هذا الاقتراح.

الجلسة السادسة – الطريق إلى الأمام

مدير المناقشة: *كاثلين. ك. آبرناثي، الولايات المتحدة*
عضو لجنة الاتصالات الاتحادية ورئيسة الندوة

المحاضرون: *سوزان شور، موظف القواعد التنظيمية، وحدة الإصلاح التنظيمي، مكتب تنمية الاتصالات*
دافيد ساتولا، المستشار الأقدم، الإدارة القانونية، البنك الدولي

فريق المناقشة: *محسن جزيري، نائب رئيس محكمة الاتصالات، تونس*
حمدون أ. توريه، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات

أوضحت **سوزان شور** أن الشبكة العالمية للتبادل بين الهيئات التنظيمية (G-REX) هي موقع في شبكة الويب تحميه كلمة مرور ليستخدمه المنظمون وصانعو السياسات. والسمة الرئيسية هي الخط الساخن بين المنظمين حيث يستطيع المنظمون إثارة أي سؤال يعنيهم والحصول على إجابات من زملائهم في أنحاء العالم. وهناك أكثر من 140 بلداً مسجلاً لاستعمال هذه الشبكة. ويترجم مستشارو الشبكة جميع الرسائل لتوفيرها باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية ويقومون بالأبحاث عن مسائل مختارة. وتدعى الهيئات التنظيمية غير النشطة في الوقت الحاضر في الشبكة إلى نشر وصلات في مواقع الويب ذات الصلة إلى ما يصدر عنها من الأوراق الاستشارية والقرارات وغير ذلك من الوثائق المفيدة. وقد ترغب الهيئات التنظيمية في أن تنظر في تخصيص هذه المهمة لموظف إعلام أو لمركز اتصال. ويدعى أي منظم أو صانع سياسات مهتم بالتسجيل في هذه الشبكة العالمية إلى القيام بذلك في الموقع http://www.itu.int/ITU-D/grex/register.asp.

وقد قرر مكتب تنمية الاتصالات، لتشجيع المشاركة الأوسع، أن يعطي جوائز للمشاركين بنشاط. وسيتعاون مكتب تنمية الاتصالات في العام القادم مع الاتحادات التنظيمية الإقليمية، وذلك استجابة للتوصية التي دعت كل اتحاد من الاتحادات التنظيمية الإقليمية إلى تعيين مراكز اتصال للرد على الاستفسارات في الخط الساخن في مجالات خبرتهم. وسيعمل المكتب أيضاً على وضع قائمة بهذه المراكز الوطنية التي توافق على الإجابة على أسئلة محددة خارج الاتصال بالإنترنت ولكن المكتب يود أن يشجع على استمرار الحوار المكتوب على الشبكة G-REX. وطلب المكتب من أطراف في المناقشات خارج الإنترنت التكرم بنشر المعلومات عن المبادلات بينهم على الشبكة ليطلع عليها كل مجتمع الهيئات التنظيمية. وتم تقديم عرض أولي للمنصة الجديدة للشبكة G-REX التي ستتيح للمستعملين قدراً أكبر من الوظائف وتجعل الشبكة أكثر سهولة في الاستعمال. وستتاح المنصة الجديدة للشبكة في أوائل عام 2005. وشبكة G-REX هي أيضاً منصة مكتب تنمية الاتصالات لعقد المؤتمرات الافتراضية بشأن القضايا التنظيمية الرئيسية.

وقدم **دافيد ساتولا** من البنك الدولي و**بيير–بول ليمير** من الشبكة القانونية التابعة لجامعة مونتريال (LexUM) دراسة جدوى مشتركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات لقرارات الهيئات التنظيمية يمكن البحث فيها عن طريق الإنترنت. وشمل العرض محاكاة لقاعدة البيانات وهي متاحة في الموقع: http://itu.lexum.umontreal.ca/. ويمكن توجيه التعليقات عن مشروع قاعدة البيانات إما إلى Doreen.Bogdan@itu.int أو dsatola@worldbank.org أو إرسالها إلى https://lists.lexum.umontreal.ca/mailman/listinfo/tdr-database. وسيواصل الاتحاد والبنك الدولي العمل سوياً في عام 2005 في محاولة لتنفيذ مثل هذه القاعدة للبيانات.

وقبل المشاركون الدعوة الكريمة من تونس لعقد ندوة عام 2005 في تونس قبيل المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مباشرة، المحدد انعقادها في تونس من 16 إلى 18 نوفمبر. ولكفالة تقديم ندوة 2005 مساهمة قيّمة في المرحلة الثانية للقمة اتفق على إنشاء فريق عمل لإعداد مساهمة ندوة 2005 للقمة العالمية. واتفق كذلك على أن تكون إحدى المساهمات في القمة هي الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات التي وافقت عليها الندوة في 2004 والتي يمكن تقديمها رسمياً إلى القمة العالمية. وأشير كذلك بتقديم هذه الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن ندوة 2004 إلى فريق العمل المعني بالقمة العالمية والتابع للمجلس.

وفي إطار التطلع إلى المستقبل، ردت الندوة بالإيجاب على المقترحات التالية من مكتب تنمية الاتصالات واتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية والمشاركين في الندوة:

- إنشاء "برنامج تبادل" عالمي يسمح للمنظمين من أحد البلدان بالسفر إلى بلد آخر لفترة ممتدة (عدة أشهر) للقيام بعملية رصد مكثفة لإحدى القضايا المحددة؛
- تدريب كبار التنفيذيين في المؤسسات التنظيمية ومؤسسات وضع السياسات في ورش تدريبية لمدة يومين أو ثلاثة أيام؛
- إتاحة الخبراء في تنفيذ تكنولوجيا النطاق العريض وإدارة الطيف وأساليب مكافحة الرسائل الاقتحامية للمؤتمرات الافتراضية في الوقت الفعلي؛
- إنشاء موقع في شبكة الويب للهيئات التنظيمية الوطنية وغيرها لنشر معلومات عن أعمالها لتعزيز شبكات وخدمات النطاق العريض.

والفكرة من وراء ذلك أن تقوم الهيئات التنظيمية باستعمال ميزانياتها الخاصة لدعم برنامج التبادل وأن التبادل بين الهيئات التنظيمية يمكن في بعض الحالات أن يكون بديلاً عن إرسال خبراء استشاريين خاصين. وسيقوم مدير مكتب تنمية الاتصالات بإرسال رسالة قبل نهاية يناير يطلب فيها من البلدان تعيين خبرائها الذين سيتاحون للمشاركة في هذا التبادل وتوضيح ما لديها من موارد لدعم هذا التبادل. ولاحظ عدد من المشاركين أن هيئاتهم التنظيمية أو اتحاداتهم الإقليمية للهيئات التنظيمية قد اضطلعت فعلاً بهذا التبادل التنظيمي وأعربوا عن سرورهم لاستمرار هذا الاتجاه. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن مراكز التميز التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات توفر التدريب أيضاً.

وأشار المشاركون بأنه يمكن إتاحة التدريب عالي المستوى للرؤساء والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين والمديرين أو أعضاء مجالس الإدارة في السلطات التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إتاحة هذا التدريب عالي المستوى لصانعي السياسات لتحسين فهمهم لأهمية التنظيم. ولاحظ المشاركون أنه قد تم بالفعل إقامة تدريب تنظيمي وبرامج للتبادل وهكذا ينبغي تصميم الأعمال الإضافية لاستكمال البرامج التدريبية القائمة والبرامج التي تمكّن المنظمين فعلاً من زيارة السلطات التنظيمية الأكثر خبرة.

ولخص مدير مكتب تنمية الاتصالات الاقتراحات المقدمة للموضوعات التي ستعالجها الندوة التالية وأيد المشاركون هذه الاقتراحات. وطلبوا معالجة كل موضوع من منظور إحدى الهيئات التنظيمية. وتشمل هذه الموضوعات ما يلي:

- مواصلة الدراسة والتقييم والعمل بشأن الطرق التي يمكن بها للاتحاد الدولي للاتصالات والدول الأعضاء التعاون في مكافحة الرسائل الاقتحامية أو الحد منها.
- القضايا التي ينطوي عليها زيادة استعمال خدمات نقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت.
- التطورات الجديدة في تكنولوجيات وتقنيات إدارة الطيف.
- طرق تخفيض التكاليف العالية في البلدان النامية للنفاذ إلى طاقة النطاق العريض المحلية والدولية.

واقترح موضوع آخر لندوة عام 2006 وهو: تكاليف معدلات التوصيل البيني بما فيها التكاليف الموزعة بالكامل والتكاليف الإضافية طويلة الأجل. وتم الإعراب أيضاً عن التأييد لعقد جلسات متفرعة. وبالإضافة إلى ذلك، أشير أيضاً بمناقشة مسألة ما تستطيع الهيئات التنظيمية أن تفعله للمستعملين النهائيين الذين يعانون من معوقات جسدية. ولوحظ أن قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد يقوم أيضاً ببعض الأعمال بشأن هذه المسألة.

وفي الاجتماع الذي عقدته اتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية في اليوم السابق لانعقاد الندوة نوقش اقتراح تسمية "مراكز اتصال" إقليمية داخل كل اتحاد للرد على الأسئلة على شبكة G-REX وإقامة تدريب تنظيمي على المستوى التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك الاقتراح، وضعت الاتحادات الإقليمية التوصيات التالية:

- اقترح أن يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع مخطط "تصديق" ليشهد لبعض البلدان بالخبرة في جانب تنظيمي معين وذلك كطريقة لتسهيل معرفة أفضل الممارسات التنظيمية. ولكن أشير إلى صعوبة وضع المعايير الملائمة لتعيين الخبرة والحساسيات المحتملة التي ينطوي عليها ترتيب بعض البلدان بوصفها عوائق هامة تعترض هذا المخطط. ومع ذلك فسوف يبحث مكتب تنمية الاتصالات جدوى وضع برنامج تصديق تنظيمي.
- الربط بين مختلف قواعد البيانات في الإنترنت – مثل شبكة G-REX والمشروع المقترح بين الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج المعلومات والتنمية في البنك الدولي لإقامة مجموعة أدوات الهيئات التنظيمية، وقاعدة البيانات المشتركة بين الاتحاد والبنك الدولي لقرارات الهيئات التنظيمية وقاعدة البيانات التي أنشأتها المفوضية الأوروبية بشأن الانتصاف التنظيمي – بما يسمح بحرية الإبحار من قاعدة بيانات إلى أخرى. وتم تشجيع هذه المنظمات على دراسة مواصلة التعاون بينها.
- تقديم الدعم لتحقيق الاستقلال التنظيمي للوكالات التنظيمية.

حفل الاختتام

بدأ مدير مكتب تنمية الاتصالات **حمدون توريه** حفل اختتام الندوة فمنح شهادات التقدير الصادرة عن الشبكة العالمية للتبادل بين الهيئات التنظيمية (G-REX) إلى أفراد المنظمين الذين قدموا مساهمات قيّمة في الحوار بشأن منتدى شبكة G-REX. ومنحت الجوائز عن عام 2004 إلى المنظمين التالية أسماؤهم:

- غراسي فو نيابة عن كثير من المستعملين في مكتب سلطة الاتصالات (OFTA) في هونغ كونغ، بالصين، الذين كانوا أكبر المساهمين في شبكة G-REX هذا العام؛
- بوب هورتون، من أستراليا؛
- إدوين سان رومان من بيرو؛
- "لجنة الاستراتيجية الإلكترونية" من مدغشقر؛
- كارلوس بالين من كولومبيا؛
- كوثبرت لاكوكاو من بوتسوانا؛
- أنطونيو ديلغادو من فنـــزويلا؛
- أو كيم فيليبيرتو من كوبا؛
- السيد غوبتا والسيد باتناغار من الهند؛
- كارولين سيمار، مستشارة GREX.

وشجع السيد توريه جميع المنظمين على المشاركة بنشاط في أنشطة G-REX.

وألقى السيد توريه ملاحظاته الختامية فشكر جميع المشاركين لحضورهم الندوة. وشكر أيضاً الجهات التي قامت برعاية الأنشطة الموازية للندوة ومنها مكتب الاتصالات في سويسرا وشركة كوالكوم (Qualcomm) وشركة اريكسون (Ericsson) وشركة نورتل (Nortel) وشركة تكساس انسترومنتس (Texas Instruments) وشركة فودافون (Vodafone) وشركة نوكيا (Nokia) وشركة تي تي آي (USTTI) من الولايات المتحدة. وشكر جميع الشركات التي اشتركت في معرض التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، شكر السيد توريه مديري المناقشات والمحاضرين وأعضاء أفرقة المناقشة على ما قاموا به من أعمال. وأعرب عن تقديره لموظفي مكتب تنمية الاتصالات لجهودهم في إنجاح الندوة الرابعة.

ولاحظ السيد توريه أن التكنولوجيات والخدمات الجديدة تثير تحديات كبيرة وتدفع الهيئات التنظيمية على إعادة التفكير في الممارسات التنظيمية السابقة. ومع أن التكنولوجيات الجديدة ستساعد المنظمين على تحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة أكبر، فإن هذه التكنولوجيات يمكن أن تستعمل أيضاً لإحداث الضرر عن طريق الرسائل الاقتحامية والفيروسات والغش. ولاحظ وجود توافق في الندوة بشأن ضرورة وجود تشريعات وطنية وتعاون متعدد الأطراف لمكافحة الرسائل الاقتحامية.

ولاحظ السيد توريه أيضاً أنه يتعين حل الكثير من المسائل المتصلة بالتقارب مثل إدارة الطيف والتوصيل البيني ونقل الصوت باستخدام بروتوكول الإنترنت والتزامات النفاذ الشامل. وشجع المنظمين على المشاركة في الحوار والتعاون بشأن هذه القضايا من خلال اتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية وغيرها من المحافل التنظيمية الإقليمية وكذلك من خلال شبكة G-REX وفي أعمال لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات، مثل المسألة 10/1 للجنة الدراسات 1 التي تتناول أثر التقارب. وشجع أيضاً المشاركين في الندوة على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية للإعداد للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في 2006 التي ستبدأ في العام القادم. وأكد للندوة أن مكتب تنمية الاتصالات سيسعى إلى معالجة جميع الاقتراحات الصادرة عن الندوة وحث في الوقت نفسه جميع الحاضرين في الندوة على المشاركة مع مكتب تنمية الاتصالات من أجل تعظيم الموارد المحدودة.

وأخيراً شكر السيد توريه رئيسة الندوة كاثلين آبرناثي قيادتها وتوجيهها للمناقشات بشأن *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت* بتكلفة منخفضة ولرئاسة الندوة التي وصفها بأنها نجاح ساحق.

وأكدت **رئيسة الندوة كاثلين آبرناثي** في ملاحظاتها الختامية على أهمية الندوة العالمية للهيئات التنظيمية وركزت مناقشاتها على مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يشهد عملية تطور و"تقارب". وركزت بالتحديد على الطرق التي يمكن بها للهيئات التنظيمية المساعدة في تسخير هذه الاتجاهات ودفعها، بما في ذلك استعمال الخطوات المعروضة في *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات من أجل تعزيز التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت بتكلفة منخفضة*. وأبرزت رئيسة الندوة خطوتين محددتين يجب أن تتخذهما الهيئات التنظيمية: 1) توفير الحوافز للاستثمار في شبكات النطاق العريض؛ و2) تعديل الأطر التنظيمية لاستيعاب التطورات الثورية في مجال النطاق العريض من أجل إحراز النفاذ منخفض التكلفة إلى التوصيل عريض النطاق والتوصيل بالإنترنت. وتحقيقاً لذلك، أكدت رئيسة الندوة على أهمية تخفيف التنظيم والامتثال بالمبادئ المعروضة في *الخطوط التوجيهية لأفضل الممارسات* التي تم الاتفاق عليها. وشكرت رئيسة الندوة المشاركين في المؤتمر لدعمهم وعملهم الشاق وأكدت على ضرورة مواصلة الهيئات التنظيمية دعم بعضها البعض نظراً لأن كل هيئة تواجه تحديات في موطنها.

ورفعت جلسات الندوة بروح من النوايا الحسنة الجماعية والإنجاز الجماعي.

الملحق 1

تقرير الرئيس

الاجتماع السنوي الثاني
لاتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية

7 ديسمبر 2004
جنيف، سويسرا

مقدمة

بناء على دعوة من مدير مكتب تنمية الاتصالات عقد الاجتماع السنوي الثاني لاتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية في جنيف يوم 7 ديسمبر 2004 لمناقشة موضوعي "بناء القدرات" و"تعبئة الموارد". واشترك في الاجتماع قرابة 25 مشاركاً يمثلون اتحادات الهيئات التنظيمية الإقليمية والمنظمات الدولية والإدارات الوطنية. ورأس الاجتماع السيد باتريك ماسامبو المدير التنفيذي للجنة اتصالات أوغندا (UCC) ورئيس رابطة الهيئات التنظيمية للمعلومات والاتصالات في إفريقيا الشرقية والجنوبية (ARICEA).

المحاضرات

قدمت في الجلسة الأولى محاضرات منفصلة عن أنشطة تطوير القدرات التي تقوم بها شبكة الهيئات التنظيمية العربية (ARN) لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكة الناطقين بالفرنسية لتنظيم الاتصالات (FRATEL) والمجموعة التنظيمية الأوروبية (ERG). وبعد ذلك قدمت وحدة تطوير الموارد البشرية في مكتب تنمية الاتصالات عرضاً عن أنشطتها لبناء القدرات.

وفي الجلسة الثانية قدمت ثلاث محاضرات مختلفة. فركزت المحاضرة الأولى على فرص التدريب التي تتيحها سلطة الاتصالات الأسترالية. وأبرزت المحاضرة الثانية أنشطة منتدى أمريكا اللاتينية للوكالات التنظيمية للاتصالات (REGULATEL) وبالتحديد المنتدى الثالث الذي عقدته مؤخراً بالاشتراك مع مجموعة الهيئات التنظيمية المستقلة (IRG-REGULATEL) في الشهر الماضي. وقدمت الشبكة القانونية لجامعة مونتريال (LexUM) العرض الأخير عن تطوير قاعدة بيانات إلكترونية للقرارات التنظيمية العالمية.

ملخص المناقشة

أثناء المناقشة المفتوحة التي جرت بعد ذلك في الجلستين أثيرت النقاط التالية في الاجتماع:

- أشير بإمكانية قيام الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع مخطط تصديق ليشهد ببعض البلدان بالخبرة في جانب تنظيمي معين وذلك كطريقة لتسهيل معرفة أفضل الممارسات التنظيمية. ولكن أشير إلى صعوبة وضع المعايير الملائمة لتحديد الخبرة والحساسيات المحتملة التي ينطوي عليها ترتيب البلدان بوصفها عوائق هامة تعترض هذا المخطط. ومع ذلك فسوف يبحث مكتب تنمية الاتصالات جدوى وضع برنامج تصديق تنظيمي.
- أشير بإنشاء نقاط عقدية على الصعيد الإقليمي كطريقة محتملة لتسهيل تعيين أفضل الممارسات القطرية. ويمكن للنقاط العقدية، التي يمكن أن تشكل اتحادات إقليمية أو هيئات تنظيمية مسماة، أن تساعد المنظمين من خارج المنطقة بتزويدهم بالممارسات التنظيمية الجديدة من المنطقة أو توجيههم إليها. ويمكن أيضاً لشبكة GREX أن تساعد في إنشاء شبكة من النقاط العقدية.

- أبرز الاجتماع الحاجة إلى بناء القدرات التنظيمية رفيعة المستوى وخاصة في المستويات الرفيعة مثل مستوى المفوض أو الموظف التنفيذي الرئيسي. وتشمل الاحتمالات إمكانية إضافة دورات تدريبية قصيرة ليوم أو ليومين إلى الندوة العالمية أو عقد دورات تدريبية أطول لمدة ثلاثة أيام حتى أسبوع أثناء السنة. ولكي تكون هذه الدورات التدريبية جذابة، تم التأكيد على أن يقتصر حضورها على مندوبين رفيعي المستوى فقط دون السماح بوجود بديل عنهم. وسيتابع مكتب تنمية الاتصالات هذا الموضوع.
- بعد المحاضرة عن قاعدة بيانات القرارات التنظيمية العالمية على شبكة الإنترنت، وافق الاجتماع على أنه سيكون من المفيد لو وجدت طريقة لربط مختلف قواعد البيانات التنظيمية وتشمل الشبكة القانونية لجامعة مونتريال (LexUM)، والشبكة العالمية للتبادل بين الهيئات التنظيمية (GREX) ومجموعة أدوات الهيئات التنظيمية المقترحة بين الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج المعلومات والتنمية في البنك الدولي وقاعدة بيانات الانتصاف التنظيمي التي وضعتها اللجنة الأوروبية. وتم تشجيع هذه المنظمات على دراسة مواصلة التعاون بينها.
- أثير في الاجتماع أيضاً موضوع الاستقلال التنظيمي. واستطراداً من المحاضرة عن منتدى البلدان الأمريكية لوكالات تنظيم الاتصالات (REGULATEL) الذي أبرز إعلان نوفمبر 2004 المشترك بين مجموعة الوكالات التنظيمية المستقلة ووكالات البلدان الأمريكية، اعترف الاجتماع بأهمية ضمان استقلال الوكالات التنظيمية. ودعي رئيس منتدى البلدان الأمريكية إلى اتخاذ مبادرة لرعاية إصدار إعلان مماثل أثناء الندوة.

الخلاصة

انتهى الاجتماع بملخص لأعمال الاجتماع قدمه الرئيس.